



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢١/١١/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الـتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعيان / ١. محمد ضياء عبد الرحمن عزيز. /  
٢. فراس عبد الرحمن عزيز. /  
وكيلهما المحامي رافع ابراهيم حموشي .

المدعى عليه / مدير بلدية الموصل / إضافة لوظيفته.

#### الإدعاء

ادعى وكيل المدعيين ان موكليهما يملكون حق التصرف مناصفة في العقار رقم (٣٥) مقاطعة (٢٧) تل رمان الغربية وقد اشترى الحقوق التصرفية بمزايدة علنية بمبلغ (٣٠٠) الف دينار وسجل بالقيود ٤٠/٤٠٩٩٥ رقم الجلد ٧٣١ ومساحته (٤٣) دونماً و(١٠) اولكات وجنسها زراعية تسقى سياً . مملوكة للدولة وحق التصرف لموكليهما مناصفة . وقد اطفئ حق التصرف بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ وسجل باسم بلدية الموصل . وقد استحصلا على قرار من لجنة نزاعات الملكية بإعادة الحقوق التصرفية إليها لكن القرار نقض من الهيئة التمييزية . وان ما ستؤول إليه الأمور في حالة عدم إلغاء اطفاء حق التصرف سيلحق بالمدعيين الاضرار ويضر بمركزهم القانوني . ولإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ . فقد طلبا النظر في مدى شرعية استمرار تنفيذ القرار المذكور بعدما أصبح معدوماً . ولعدم جواز ان تبقى قطعة الأرض احتياط عام . ولان تقديرها من قبل اللجان وقت إطفائها بشكل غير عادل حيث قدر سعر الدونم الواحد بسعر

صواري محراق

حادث كاي بالأي نيوتيجا دي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٥٥ / اتحادية / ٢٠١١

خمسة وعشرون ألف دينار . ولان الضرر الذي يصيب المدعين بعدم إعادة قطعة الأرض إليهما لان التعويض الذي دفع إليهما غير مجز وبعيد عن الواقع . ويمكن تفعيل قرار إلغاء القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ بإعادة قطعة الأرض إليهما . وطلب المدعيان النظر في شرعية استمرار تطبيق القرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠ بعد إلغائه بالنسبة للقطع غير الموزعة . وقد دعت المحكمة الطرفين فحضر المحامي رافع إبراهيم حموشي وكيلاً عن المدعين وحضر الموظف الحقوقي محمد سالم صالح وتكونه ليس بدرجة مدير فلم يقبل في الدعوى وجرت المرافعة حضورياً بحق المدعي وغيابياً بحق المدعى عليه / إضافة لتوظيفته وكرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ما جاء فيها وسمح للمرسل من قبل المدعى عليه بتلاوة اللائحة المعدة من قبل المدعى عليه وكرر الطرفان أقوالهما وختمت المحكمة المرافعة وأصدرت القرار التالي علناً .

#### القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان قطعة الأرض المرقمة (٣٥) مقاطعة (٢٧) تل الرمان الغربية مملوكة للدولة وكان حق التصرف فيها للمدعين محمد ضياء وفراس ولدي عبد الرحمن عزيز وجنسها زراعية تسقى سباحاً . وقد تم إطفاء الحقوق للتصرفية في القطعة المذكورة وسجلت باسم وزارة المالية بالاستناد الى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٠ وان المدعين تقدموا بطلب إلغاء قرار إطفاء الحقوق التصرفية لدى لجنة نزاعات الملكية في الموصل فأصدرت اللجنة قراراً لصالحهما . الا ان القرار نقض من قبل الهيئة التمييزية في هيئة الملكية العقارية بالقرار رقم ٦٣٢/تمييز/٢٠٠٦ في ٢٠١٠/٣/٩ وأعيدت الدعوى إلى اللجنة المذكورة ولالزت لم تحسم بعد وقد أيد وكيل المدعين ذلك . وحيث ان إلغاء قرار إطفاء الحقوق التصرفية للقطعة المذكورة يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥

هواري محرق  
حادث حاي بالأي نيتهياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٥٥ / اتحادية / ٢٠١١

(المادة ٤ منه) . قرر الحكم برد دعوى المدعين شكلاً لعدم الاختصاص وتحميل المدعين  
المصاريف حكماً غيابياً بحق المدعى عليه وباتاً وصدر بالاتفاق في ٢١ / ١١ / ٢٠١٠ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندی

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمثون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن